

حكومة مؤيدة لأوروبا تقسم اليمين في إيطاليا

الأمس جنب إيطاليا انتخابات مبكرة، وردا على تشكيل الحكومة جاء رد فعل سالفيني انفعاليا، حيث قال "إنها حكومة ولدت نتيجة التمسك بالكرسي بعيدا عن الكرامات والمثل العليا".

وتضم الحكومة السابعة والسبعون في إيطاليا منذ الحرب العالمية الثانية القليل من الرموز السياسية ذات النقل حيث تركز أكثر على الشباب بدلا من أصحاب الخبرة.

ويفترض أن تبقى هذه الحكومة الجديدة حتى نهاية الفترة التشريعية في 2023، لكن ما زال ينبغي أن تنال الثقة خلال تصويت في البرلمان.

وتفيد تقديرات بان هذا الائتلاف الحكومي الجديد يملك 167 عضوا في مجلس الشيوخ من أصل 315، و347 عضوا في مجلس النواب من أصل 630.



ماتيو سالفيني

هذه حكومة ولدت نتيجة التمسك بالكرسي

واتسمت العلاقات بين روما والمفوضية الأوروبية بالتوتر الشديد خلال الفترة الأخيرة، وكادت بروكسل تفرض عليها عقوبات بسبب ارتفاع نسبة الدين العام في إيطاليا.

وكتب الرئيس الاشتراكي الديمقراطي للبرلمان الأوروبي الإيطالي دافيد ساسولي تغريدة على تويتر جاء فيها "إن الاستقرار في إيطاليا يعني الكثير للناضد الأوروبي، نهنئ الحكومة الجديدة التي تنتظر زيارتها لبروكسل".

وأيطاليا هي ثالث القوى الاقتصادية في منطقة اليورو لكنها تعاني من نسبة ديون هائلة ويكاد اقتصادها يصل إلى الإنكماش، وعليها الآن أن تجد مصادر تمويل لتجنبها رفع نسبة الضريبة على القيمة المضافة العام المقبل.

ويبدو في حكم المؤكد أن الحكومة الجديدة ستسعى لعلاقات أقل صداما مع الاقتصاد الأوروبي عن الائتلاف السابق الذي كان يضم حركة 5 نجوم وحزب الرابطة اليميني الذي عارض مرارا ميزانية الاتحاد الأوروبي وقوانين الهجرة.

وكان أول قرارات الحكومة الجديدة عقب تاديها اليمين تعيين رئيس الوزراء السابق باولو جينتيلوني ممثلا لإيطاليا في المفوضية الأوروبية الجديدة.

وشغل جينتيلوني (64 عاما) المنتمي إلى الحزب الديمقراطي، يسار الوسط، منصب رئيس الوزراء في الفترة من 2016 إلى 2018، بعد أن شغل منصب وزير الخارجية لفترة.

روما - أدت الحكومة الإيطالية الجديدة برئاسة جوزيبي كونتي، والتي باتت تضم أغلبية مؤيدة لأوروبا وأقرب إلى اليسار، اليمين الخميس أمام الرئيس سيرجو ماتاريللا قبل أن تعقد أول اجتماع لها.

وتضم الحكومة عشرة وزراء من حركة خمس نجوم وتسعة آخرين ينتمون إلى الحزب الديمقراطي أكبر قوة يسارية، ووزيرا من حزب "أحرار ومتساوون"، بينما ذهبت حقيبة الداخلية إلى وزير لا ينتمي إلى أي حزب.

وهذه الوزارة أقرب إلى أوروبا من الوزارة السابقة التي شكلتها حركة خمس نجوم وحزب الرابطة وكان للسياسي ماتيو سالفيني تأثير كبير عليها.

ويواصل الحزب الديمقراطي في أن يبقى الاتفاق ماتيو سالفيني بعيدا عن السلطة، وأن يمنحه أيضا متسعا من الوقت لتعزيز موقعه قبل الاستحقاق الانتخابي المقبل.

وقبل ذلك عليه أن يخوض في نوفمبر انتخابات محلية في منطقتي إيميليا رومانيا وأومبريا، وهما معقلان للييسار حقق فيهما حزب الرابطة تقدما.

ورأى المفكر ماسيمو كاتشياربي في صحيفة "لا ستامبا" أنه "إذا فاز ماتيو سالفيني في إيميليا رومانيا، فإن الحزب الديمقراطي سينهار تماما بعد ذلك".

وأكد الحزبان الرئيسيان في الحكومة الجديدة على العدالة الاجتماعية وتعددا بطرح حد أدنى للأجور وتجنب رفع ضريبة القيمة المضافة المقرر في يناير وزيادة الإنفاق على التعليم والأبحاث والرعاية، كما يسعيان أيضا إلى فرض ضريبة رقمية على المؤسسات متعددة الجنسيات وتأسيس بنك عام لدعم التنمية في الجنوب الأكثر فقرا.

وذكرت تقارير محلية أن الحكومة الإيطالية الجديدة ستدفع بموازنة توسعية لعام 2020، كما ستطالب بمراجعة القواعد التقيدية للاتحاد الأوروبي.

وتعهدت الحكومة أيضا بالسعي مع المفوضية الأوروبية الجديدة - إلى إعادة إطلاق الاستثمارات وتعزيز التماسك الاجتماعي والتغيرات الضرورية للتغلب على الصرامة المبالغ فيها في القيود الأوروبية المفروضة على سياسات موازنات الدول.

وطالما استبعد الحزب الديمقراطي تشكيل تحالف مع حركة خمس نجوم التي كانت تتعنت بالحزب النخبوي.

ولكن بعدما أسقط ماتيو سالفيني الائتلاف الحكومي بين حزبه وحركة خمس نجوم مغرقا البلاد في أزمة سياسية حادة، تخلى رئيس حزب اليسار الديمقراطي ماتيو رينزي عن تحفظاته حيال الحركة وطرح عقد اتفاق مع أعداء

نتنياهو هو يعول على دعم بريطاني لإنقاذ مستقبله السياسي

تل أبيب ولندن متفقتان على مواجهة سلوك إيران المزعزع للاستقرار



أبعاد داخلية لزيارة خارجية

التي تلاحقه، زد على ذلك أنه حظي في الاستحقاق الماضي بجملته من "الهدايا" الأميركية والروسية أيضا، رفعت كثيرا في شعبيته، في الأيام الأخيرة من الحملة، وعلته عنوان استقرار وأمن بالنسبة للإسرائيليين.

وقال غانتس في تصريحات صحافية "سأكون رئيس الوزراء المقبل" وأكد على تفضيله سياسة إسرائيل التقليدية المتمثلة في "الغوض" كواحدة من نقاط قوتها في المظلة، لافتا إلى أنه في حال فاز في الانتخابات سيواصل الحملة ضد نقل الأسلحة المظنونة من إيران عبر سوريا إلى لبنان والتي قد تستخدم ضد إسرائيل في يوم من الأيام، قائلًا "لذلك يتعين علينا القيام بكل ما في وسعنا لاعتراض ذلك".

ويركز غانتس أيضا على البعد الأمني بحكم خلفيته العسكرية حيث كان رئيسا لجيش الأركان الإسرائيلي و"أمضى 22 عاما على الحدود الشمالية" وكان "آخر جندي يعود من لبنان".

تغريدة على تويتر "قررنا عدم نشر الرؤية السياسية (أو أجزاء منها) قبل الانتخابات الإسرائيلية".

ويرى مراقبون أن زعيم حزب الليكود يستند إلى دعم الرئيس الأميركي دونالد ترامب من أجل كسب الانتخابات التشريعية القادمة، لكن غانتس قال

"نتنياهو سوف يخسر تلك الانتخابات". ولم تعلن إسرائيل موافقتها على الخطة حتى الآن، في حين أعلنت القيادة الفلسطينية مرارا في الأشهر الماضية، أنها لن تقبل بها بعد تصريحات أميركية علنية بأنها ستشطب قضايا القدس والملاجئين والحدود.

ويريد الفلسطينيون أن تؤدي أي خطة سياسية إلى قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية على حدود 1967. ويقول المراقبون إن خطوط غانتس الذي صعد نجمه في الاستحقاق الماضي تبدو مرتفعة جدا لنيل الأغلبية البرلمانية، خاصة وأن موقف نتيناهو يبدو ضعيفا، نتيجة قضايا الفساد

يراهن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتيناهو، الذي يحارب من أجل مستقبله السياسي في انتخابات تجرى يوم 17 سبتمبر الجاري، على أن تأثيره على زعماء الغرب، خاصة المنتهين مثله إلى اليمين ومنهم الرئيس الأميركي دونالد ترامب و رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، أمر هام لأمن إسرائيل، فيما يعيب عليه خصوم الداخل "تراخيه" في حماية الأمن القومي.

لخطته خاصة في مجال الأمن من أجل تحقيق اختراق في الانتخابات الداخل. وستجرى في 17 سبتمبر الجاري انتخابات عامة في إسرائيل، وتكتسي هذه الانتخابات أهمية خاصة بالنسبة لرئيس الوزراء وزعيم الليكود، ليس فقط على الصعيد السياسي بل وحتى الشخصي ذلك أن خسارته الاستحقاق ستفتح الباب أمام محاكمته في أربع قضايا فساد.

ويواجه نتيناهو مواجهة شرسة من قبل تحالف "أزرق أبيض" بقيادة الجنرال السابق بيني غانتس، الذي نجح خلال الفترة الماضية في الوصول إلى اتفاق مع رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" وزير الدفاع السابق أفيدور ليرمان بشأن "فائض الأصوات"، ما يعني تراجع فرص نتيناهو في تحقيق فوز يمكنه من تشكيل حكومة جديدة.

وفي محاولة لتفادي الخسارة المتوقعة يعمل زعيم الليكود على أكثر من اتجاه لكسب الرأي العام. وقال نتيناهو، إن الإدارة الأميركية ستشترط خطلتها المعروفة باسم "صفقة القرن"، مباشرة بعد الانتخابات الإسرائيلية.

وكان نتيناهو يتحدث في إطار حملته الانتخابية في مدينة كريات آتا (شمال)، مساء الثلاثاء، بحضور مؤيد من حزبه "ليكود" اليميني.

وتقل موقع "تايمز أوف إسرائيل" الإخباري الإسرائيلي، الأربعاء، عن نتيناهو قوله "من الذين تريدون أن يديروا المحادثات حول صفقة القرن التي سيقدّمها الرئيس ترامب، والتي سيتم طرحها قريبا، مباشرة بعد الانتخابات".

وكانت الإدارة الأميركية قد أعلنت أنها تعكف على وضع خطة مفصلة لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وبعد أن كان من المتوقع نشر الخطة الأميركية في شهر يونيو الماضي، جرى تأجيل نشرها إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية.

وفي الثامن والعشرين من شهر أغسطس الماضي، قال مساعد الرئيس الأميركي جيسون غرينبلات في

لندن - ذكر مكتب رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الخميس أن رئيس الوزراء ونظيره الإسرائيلي بنيامين نتيناهو اتفقا خلال اجتماعهما في لندن على ضرورة منع إيران من امتلاك سلاح نووي، في زيارة يرى مراقبون أنها تهدف إلى تسجيل نقاط انتخابية بالأساس.

وقالت متحدثة باسم رئيس الحكومة إن جونسون ونتيناهو "اتفقا على ضرورة منع إيران من امتلاك سلاح نووي ووقف سلوكها المزعزع للاستقرار في المنطقة".

وأضافت المتحدثة أن جونسون قال أيضا إنه يتطلع إلى رؤية مقترحات الولايات المتحدة بشأن اتفاق سلام إسرائيلي-فلسطيني قابل للتطبيق، فيما كشف نتيناهو في وقت سابق أن الخطة الأميركية للسلام لن تعرض قبل الانتخابات التشريعية.

وخلال اجتماعه مع جونسون في مقر الحكومة البريطانية، أشاد نتيناهو بالزعيم البريطاني الذي يخوض معركة سياسية "لموقفه الراسخ تجاه معاداة السامية ودعمه لأمن إسرائيل".

وقال نتيناهو لجونسون "نواجه تحدي عدوان وإرهاب إيران وأرغب في الحديث معك بشأن كيفية التعاون لمواجهة هذه الأمور لمصلحة السلام".



بينى غانتس

نتيناهو سيخسر الانتخابات رغم بحثه عن دعم خارجي

وعلى الرغم من تعاطف جونسون العلني مع إسرائيل فإنه يرغب في الحفاظ على رؤية إقامة دولة فلسطينية والتي انحصرت بشدة خلال فترة حكم نتيناهو. وشغل نتيناهو أيضا منصب وزير الدفاع على مدى الشهر العشرة الماضية، وهي فترة شهدت تكثيفا في العمليات العسكرية ضد أهداف إيرانية في المنطقة. ويعول رئيس الوزراء الإسرائيلي على دعم أميركي بريطاني

مخاوف من اتفاق سلام مع طالبان «يعرقن» أفغانستان

المتخصص في الدراسات العسكرية، إلى أن أغلب الأميركيين يرفضون الحرب في أفغانستان منذ وقت طويل وهم يرون أنها حرب عقيمة وباهظة التكاليف ولم تحقق نجاحا كبيرا رغم كل ما تم إنفاقه عليها.

ولكن هناك الكثير من الأميركيين لا يمكنهم ببساطة تصور أي انسحاب أميركي كامل من أفغانستان، ومعظمهم يؤمنون بالحكمة التقليدية التي تفيد بأن أي سياسة ناجحة لمحاربة الإرهاب تعتبر مستحيلة دون وجود جنود على الأرض.

وفي حقيقة الأمر هناك مخاوف لدى المسؤولين الأفغان ومستشاري الأمن القومي الأميركي إزاء إمكانية أن يؤدي أي انسحاب للقوات الأميركية إلى انزلاق أفغانستان نحو جولة جديدة من الحرب الأهلية التي يمكن أن تنذر بعودة حكم طالبان.

وستسعد صحف أميركية كثيرة بنشر انتقادات لأي ترتيب يتم التوصل إليه بين واشنطن وطالبان، ويرى دانيال أن هذه الانتقادات لها ما يبررها لأن هناك مخاوف مشروعة إزاء استعداد حركة طالبان لتنفيذ وعدها.

ويتوقع متابعون اتصال السيناتور ليندساي غراهام هاتفيا بتراسب لمحاولة تخويفه حتى يبقى الحال على ما هو عليه، ومن المحتمل أن يخضع الرئيس للضغط فهو يهتم أحيانا بالمشورة الخارجية اهتماما جديا أكثر من اهتمامه بالتوصيات التي يقدمها له مستشاروه الرسميون.

أغسطس الماضي، قام انتحاري من داعش بتفجير نفسه في حفل زفاف في كابول، مما أسفر عن مقتل 80 شخصا وإصابة 165 آخرين.

ويعيد احتمال سحب القوات الأميركية من أفغانستان إلى الأذهان سحبها من العراق مع نهاية عام 2011، لكن لورانس جيه. كورب أحد كبار الزملاء في مركز التقدم الأميركي يقول إن الوضع في أفغانستان مختلف تماما. وكان العراق في ذلك العام في حالة سلام نسبي، وظل كذلك طوال ثلاث سنوات أخرى قبل أن تبدأ الحرب الأهلية السورية، بينما الحرب في أفغانستان ما زالت دائرة، وأنه بالإضافة إلى طالبان أصبح لتنظيم الدولة الإسلامية وجود كبير هناك. وأشار إلى أنه في شهر



مخاوف من حرب أهلية

كابول - يزداد الجدل وتثار التساؤلات حول مستقبل أفغانستان، وما يمكن أن تصل إليه الأمور في البلاد، في ظل ما أعلن عنه من قرب إعلان إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن

التوصل إلى اتفاق مع حركة طالبان الأفغانية، فيما يتخوف مسؤولون أميركيون من استنساخ السيناريو العراقي على الأراضي الأفغانية. وحذرت الحكومة الأفغانية من "المخاطر" التي قد ينطوي عليها مثل هذا الاتفاق، حيث كتب صديق صديقي المتحدث باسم قصر الرئاسة الأفغانية تغريدة قال فيها إن الحكومة تشعر بالقلق إزاء "المخاطر والتحديات البغيضة" التي يمكن أن يسفر عنها الاتفاق في حال توقيعه. وأضاف أن الحكومة ترغب في الحصول على المزيد من التوضيح.

جاء ذلك بعد يومين من قيام زلمي خليل زاده المبعوث الأميركي الخاص إلى أفغانستان بإطلاع الحكومة الأفغانية على مشروع الاتفاق الذي يمكن إعلانه خلال الأيام القليلة المقبلة، والذي يحتاج إلى موافقة الرئيس دونالد ترامب.

ووفقا للاتفاق الذي جرى التفاوض عليه، سوف تسحب الولايات المتحدة من أفغانستان، كدفعة أولى، خمسة آلاف جندي أميركي في غضون 135 يوما بعد توقيع الاتفاق، وسوف تنهي أطول حرب خاضتها في مقابل ضمان من طالبان بأن الجماعات المسلحة الدولية لن تخطط للقيام بهجمات على مصالحها تنطلق من الأراضي الأفغانية. ورغم حث

جونسون يبحث عن فرصة ثانية لإجراء انتخابات مبكرة

الاتحاد الأوروبي، فإن الحكومة أعلنت أنها لن تلجأ إلى عرلة برلمانية تخشاه المعارضة.

وسيتخذ مجلس اللوردات في القانون الجمعة، قبيل تعليق أعمال البرلمان الأوروبي المقبل. ويأمل جونسون أن يوافق البرلمان بعد ذلك على إجراء انتخابات مبكرة، وخصوصا أن حزب العمال المعارض اشترط تبني القانون ليوافق على مبدأ الانتخابات.

وأوضح متحدث باسم رئاسة الوزراء البريطانية أن هذه الانتخابات ستتمتع البريطانيون "فرصة ليقرروا ما يشاؤون: هل يذهب بوريس إلى بروكسل ويحصل على اتفاق أم يغادر الاقتصاد الأوروبي دون اتفاق أم يصل جيريمي كوربن إلى بروكسل حاملا قانونه الخاص".

وصرح جون ماكدونل، إحدى أبرز شخصيات حزب العمال، بقوله "المشكلة أننا لا نثق البتة في أن بوريس جونسون يحترم التزاما أو اتفاقا يمكن أن يتوصل إليه".

وأعلن جونسون أن الحكومة ستترسخ للقانون، لكنه أكد في الوقت نفسه أنه لن يقبل "تحت أي ظرف" طلب إجراء جديد لبريكست.

وما زال جونسون يؤكد ثقته بأنه سيحصل على اتفاق مع الاتحاد الأوروبي بحلول نهاية أكتوبر مع أن المفوضية الأوروبية تتحدث عن تزايد احتمال خروج لندن بلا اتفاق.

لندن - يحاول رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون مجددا إجراء انتخابات تشريعية مبكرة أملا في تأمين غالبية جديدة في محاولة لحل الأزمة السياسية، بعدما نسف مجلس العموم خطته المتصلة بملف بريكست. ويشهد مجلس العموم الاتيين القادم تصويتا جديدا على إجراء انتخابات تشريعية مبكرة، وذلك قبيل تعليق أعمال البرلمان، وفق ما أعلنت الحكومة الخميس غداة رفض النواب مذكرة حكومية تقترح تنظيم هذه الانتخابات في الخامس عشر من أكتوبر.

وأضافة إلى الصفعة التي تلقاها في البرلمان، تبلغ بوريس جونسون أن شقيقه جو الذي كان أيد بقاء المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي خلال استفتاء 2016، استقال من الحكومة مؤكدا عبر تويتر أنه يقدم "الولاء الوطني" على "الولاء العائلي"، وهو النائب الثالث والعشرون الذي ينسحب من الحزب المحافظ في ثلاثة أيام، في ضربة جديدة لرئيس الوزراء الضعيف.

والأربعاء صوت النواب على اقتراح قانون يفرض على جونسون أن يطلب من الاتحاد الأوروبي إجراء جديدا لثلاثة أشهر لموعد بريكست المقرر أصلا في 31 أكتوبر، في حال لم يتم التوصل إلى أي اتفاق مع الاتحاد بحلول 19 أكتوبر. ورغم أن جونسون يعتبر أن الغاية من هذا القانون "تقويض" مفاوضاته مع